21 أبريل 2026 الأمر التنفيذي 04-2026

الأمر التنفيذي لحماية النزاهة وثقة الجمهور في حكومة ولاية إلينوي من التداول بناءً على معلومات داخلية والناجم عن المراهنة على أسواق التنبؤ وعقود الأحداث.

حيث إن الحكومة الشريفة والفعالة والشفافة تتطلب ثقة الجمهور في نزاهة الوكالات الحكومية وموظفيها، وإن الموظفين الحكوميين الذين يستغلون مناصبهم الرسمية ووصولهم إلى المعلومات غير العامة لتحقيق مكاسب شخصية، فإنهم يؤثرون سلبًا على ثقة الجمهور في الحكومة،

وحيث إن الخدمة العامة لا ينبغي أن تكون وسيلة للإثراء الشخصي وتحقيق المنفعة بناءً على الوصول إلى معلومات غير عامة،

وحيث إن المادة 50-50 من قانون المشتريات في إلينوي (30 ILCS 500/50-50) تنص على حظر أي مسؤول حكومي منتخب أو معين حالي أو سابق، أو موظف حكومي، من استخدام المعلومات السرية المتاحة فقط بحكم منصبه أو وظيفته، عن علم، لتحقيق مكاسب فعلية أو متوقعة لنفسه أو لشخص آخر،

وحيث إن ثقة الجمهور في أخلاقيات ونزاهة الحكومة تتزعزع عندما ينخرط موظفو الحكومة في سلوك يخالف قانون ولاية إلينوي ويتعارض مع مصالح الولاية،

وحيث إنه لا يوجد حق بموجب قانون ولاية إلينوي في ممارسة المقامرة أو التربح منها من خلال عقد أو غير ذلك، *J&J Ventures Gaming, LLC v. Wild, Inc.*, 2016 IL 1198760, ¶ 26

وحيث إن أسواق التنبؤ التي تطورت وآخذة في الانتشار تسمح للمستهلكين بوضع أموالهم والمراهنة على ما يسمى بعقود الأحداث التي تغطي مواضيع مثل الإجراءات الحكومية والرياضة والمسابقات وحفلات توزيع الجوائز والألعاب والانتخابات والسياسة والشؤون العالمية والثقافة الشعبية،

وحيث إن أسواق التنبؤ وعقود الفعاليات التي تغطي الإجراءات الحكومية والرياضة والمسابقات وحفلات توزيع الجوائز والألعاب والانتخابات والسياسة والشؤون العالمية والثقافة الشعبية تفتقر إلى أي رقابة تنظيمية أو إنفاذ أو متطلبات ترخيص حقيقية لمنع التداول بناءً على معلومات داخلية والتلاعب بالسوق، أو حماية العملاء، أو مساعدة مدمني المقامرة، أو تقييد وصول القاصرين، أو الكشف عن النشاط الإجرامي وردعه،

وحيث إن تزايد ظهور أسواق التنبؤات غير المنظمة وغير الخاضعة للرقابة، وعقود الأحداث التي تغطي الإجراءات الحكومية والرياضة والمسابقات وحفلات توزيع الجوائز والألعاب والانتخابات والسياسة والشؤون العالمية والثقافة الشعبية، يضر بالمصلحة العامة ويقوض أسواق الألعاب القانونية والمنظمة بشكل كبير في الولاية،
وحيث إن ثقة الجمهور في أخلاقيات ونزاهة الحكومة مهددة عندما يستخدم موظفو الحكومة مناصبهم الرسمية وإمكانية وصولهم إلى المعلومات غير العامة لتحقيق مكاسب شخصية من خلال المشاركة في أسواق التنبؤ وعقود الأحداث من أي نوع،

بناء عليه، أصدرت أنا "جيه بي بريتزكر" حاكم ولاية إلينوي، بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب دستور إلينوي وقوانين الولاية، وحرصاً على تأكيد متطلبات السلوك الأخلاقي القائمة، وحماية نزاهة حكومة إلينوي وثقة الجمهور بها، أصدرت الأمر التالي:

1. يقصد بالمصطلح "وكالة حكومية تابعة للولاية" أي مكتب أو قسم أو وكالة أو إدارة أو لجنة أو هيئة تتبع السلطة التنفيذية لحكومة ولاية إلينوي. ويقصد بـ "موظف الولاية" أي موظف أو مسؤول أو معين أو عضو مجلس إدارة في أي وكالة حكومية.

2. لا يجوز لأي موظف حكومي استخدام المعلومات غير العامة المستمدة من منصبه كموظف حكومي أو المكتسبة من أدائه لمسؤولياته الرسمية كموظف حكومي بالتزامن مع المشاركة في سوق التنبؤ أو عقد حدث من أي نوع.

3. لا يجوز لأي موظف حكومي استخدام المعلومات غير العامة المستمدة من منصبه كموظف حكومي أو المكتسبة من أدائه لمسؤولياته الرسمية كموظف حكومي لمساعدة أي شخص آخر فيما يتعلق بالمشاركة في سوق التنبؤ أو عقد حدث من أي نوع.

4. لا يفسر أي نص في هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. ولا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على السلطات القانونية القائمة لأي وكالة من وكالات الولاية الحكومية.

5. إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذًا بدون الحكم أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

6. يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

_____

جيه بي بريتزكر
الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ: 21 أبريل 2026
مقدم لدى سكرتير الولاية بتاريخ: 21 أبريل 2026